25 March 2019
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ويشرفها أن تحيل إلى اللجنة تقرير منتصف المدة لليابان عن تنفيذ الفقرة ٨
من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تقرير اليابان عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

١ - معلومات أساسية

قرّر مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) أن على الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز ٢٤ شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في مناطق ولاية تلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما لم يتبيّن للدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين هم من رعاياها أيضاً أو من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وقرّر مجلس الأمن كذلك أن على جميع الدول الأعضاء أن تقدم، بعد ١٥ شهراً من تاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريراً عن منتصف المدة تُضمّنه معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في مناطق ولاية الدولة العضو المعنية الذين أعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الاثني عشر شهراً بدءاً من تاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك تفسيراً للأسباب وراء إعادة أقل من نصف أولئك الرعايا بنهاية فترة الإثني عشر شهراً، إن انطبق ذلك.

وعملاً بهذا الحكم، تتشرف البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه تقريرها لمنتصف المدة عن تنفيذ الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧).

٢ - التدابير المتخذة من طرف اليابان

منعت حكومة اليابان، من حيث المبدأ، وفي إطار التدابير الإضافية التي اتخذتها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دخول أي مواطن من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اليابان، أيّاً كان الغرض من دخوله.

وستواصل حكومة اليابان العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الكامل والصارم لقرارات المجلس ذات الصلة لضمان فعاليتها.

وتؤكد حكومة اليابان مجدداً أيضاً التزامها بمواصلة العمل الوثيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).